

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٤

بشأن الموافقة على اتفاقية فرض تمويل ٨٠٪ من القيمة التقديرية
لتطبيق معادلة تغيير الأسعار للعقد رقم ٢ / مترو

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٢١ من الدستور ،

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية القرض الموقعة بين الهيئة القومية للأوراق وبنك الكريدى
ليونيه والبنك الفرنسى للتجارة الخارجية وذلك لتمويل ٨٠٪ من القيمة التقديرية
لتطبيق معادلة تغيير الأسعار للعقد رقم ٢ / مترو مع بيت الخبرة الفرنسى
« سوفريتو » عن أعمال الاشراف على انشاء المرحلة الأولى من الخط الاقليمى
لمترو أنفاق القاهرة الكبرى ، وذلك بشرط موافقة مجلس الشعب .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ رجب سنة ١٤٠٤ (٣٠ أبريل سنة ١٩٨٤)

حسنى مبارك

اتفاق قرض

بين :

الهيئة القومية للاتفاق

٥٦ شارع الرياض - مدينة المهندسين - القاهرة - جمهورية مصر العربية
ويمثلها :

بالمقترض (طرف أول)

ويشار اليها فيما بعد

ويبين :

بنك كريدى ليونيه (كمدير)

والكائن مركزه الرئيسى في ١٩ بوليفارد دى ايتالينز ٧٥٠٠٢ باريس -
فرنسا .

ويمثله :

البنك الفرنسى للتجارة الخارجية

والكائن مركزه الرئيسى ٢١ بوليفارد هالوسمان ٧٥٠٠٩ باريس - فرنسا .

ويمثله :

مقرضين (طرف ثان)

ويشار اليهما فيما بعد

مقدمة

حيث ان :

١ - البروتوكول المالى (يشار اليه فيما بعد بالبروتوكول) وقع فى ٢٤ ابريل ١٩٨١ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبين حكومة الجمهورية الفرنسية لتمويل أحد المشروعات التى تستفيد من التسهيلات المقدمة طبقا للمادة ١ من البروتوكول وهو عقد الاشراف على أعمال المرحلة الأولى من مترو القاهرة .

٢ - العقد الموقع فى ١٩ أغسطس ١٩٨١ والمعدل بالتعديل رقم ١ فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ والتعديل رقم ٢ المؤرخ ٨ أبريل ١٩٨٢ (ويطلق عليها فيما بعد بالعقد) والموقع بين سفريتو (ويشار اليه فيما بعد بالمورد) وبين الهيئة القومية للاتفاق (ويشار اليها بعد بالمقترض) على أعمال الاشراف الخاصة بإنشاء المرحلة الأولى من الخط الاقليمى الأول - والقيمة الأساسية للمكون الأجنبى للعقد بمبلغ ٦٦٧٣٨٤٢٠ فرنك فرنسى .

٣ - ويتكون التمويل عاليه كالاتى :

قرض الخزانة الفرنسية بمبلغ اجمالى ١٦٦٨٤٦٠٥ فرنك فرنسى لتمويل
الدفعة المقدمة ٢٥٪ من المكون الأجنبى للقيمة الأساسية المتعاقد عليها بالعقد .

قرض تجارى بضمان الحكومة الفرنسية بمبلغ اجمالى ٥٠٠٥٣٨١٥ فرنك
فرنسى لتمويل الجزء المتبقى بنسبة ٧٥٪ من القيمة الأساسية للمكون الأجنبى
للعقد .

٤ - اتفاق القرض الموقع بين المقرضين وبين البنك المركزى المصرى فى ١٨
سبتمبر ١٩٨١ للقيام بضمان القروض الخاصة المتعلقة بالبروتوكول والى الصيغة
المقدمة فى اطار اتفاق القرض الموقع فى ١٨ سبتمبر ١٩٨١ بتقديم تمويل العقد .

٥ - أبرم العقد بأسعار تم تسويتها كقاعدة واتفق على قبول دفع معادلة تغيير الأسعار طبقاً للعقد كالاتى :

٢٠٪ / تدفع بواسطة المقرض قبل استخدام نسبة الـ ٨٠٪ الشهرية الملحقه
كتسهيلات مشترين .

٨٠٪ / الرصيد المتبقى يدفع بواسطة تسهيلات مشترين تخضع لهذا الاتفاق .

والمقرضون يقرون بعلمهم بهذا الاتفاق وأنهم قد أخذوا علماً بالتنفيذ
كل فيما يخصه من مدفوعات حسب التعليمات الموضحة فيما بعد :

وهذا الاتفاق قد تقرر وتم الاتفاق على الآتى :

مادة ١ - فتح التسهيل :

(أ) المقرضون يمنحون المقرض تسهيل (يشار اليه فيما بعد بالتسهيل)
بحد أقصى ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك فرنسى (فقط عشرون مليون فرنك
فرنسى) لتمكينه من الدفع للمورد ٨٠٪ / من قيمة معادلة تغيير الأسعار
الخاصة بالمكون الأجنبى للعقد ، الممول من خلال البروتوكول بعد
دفع ٢٠٪ / بمعرفة المقرض قبل استخدام الـ ٨٠٪ الشهرية الباقية
كتسهيلات مشترين .

(ب) اذا ثبت عدم كفاية مبلغ التسهيل عن تغطية التكاليف الناشئة عن
معادلة تغيير الأسعار المحددة ، يتعهد المقرضون بزيادة التسهيل
ليغضى ٨٠٪ / من المبالغ المطلوبة لمعادلة تغيير الأسعار المذكورة وذلك
من خلال ملحق أو عدة ملاحق توقع بينهم وبين المقرض وكل منها
يستخدم بعد دفع الـ ٢٠٪ / بواسطة المقرض .

القرض سوف يستخدم فقط لتمويل معادلة تغيير الأسعار بالفرنك
الفرنسى المتعلقة بالخدمات والمعدات التى مصدرها فرنسا أو التى
تنفذ فى مصر بواسطة المورد فى نطاق العقد .

ومع هذا فان معادلة تغيير الأسعار المتعلقة بالخدمات والمعدات الأجنبية أى أنه سواء أكانت خدمات ومعدات غير فرنسية أو غيرمصرية يمكن تمويلها من خلال القرض بالشروط المحددة والمقبولة من السلطات الفرنسية وبشرط أن تكون الخدمات والمعدات الأجنبية يتم التعاقد عليها من الباطن وتنفذ تحت مسؤولية المورد .

وعلاوة على ذلك فان النولون البحرى والتأمين من أى نوع يتضمنها سعر العقد يمكن تمويلها من هذا القرض بشرط أن يكون النقل بموجب بوليصة شحن فرنسية معتمدة من السلطات الفرنسية المختصة ، وأن يشترك فى التأمين الشركات الفرنسية .

مادة ٢ - شروط مؤقتة - شروط يجب أن تستوفى بمعرفة المقرض قبل استخدام التسهيل :

قبل أن يكون التسهيل صالحاً للاستخدام طبقاً لشروط المادة ٣ الموضحة بعد فان الشروط الآتية يجب استيفائها لاقتناع المقرضين :

١ - وضع العقد موضع التنفيذ .

٢ - موافقة السلطات المختصة بجمهورية مصر العربية على تنفيذ العقد طبقاً للقوانين المعمول بها فى مصر .

٣ - ارسال تفويض رسمى عن ممثلى المقرض لتوقيع الاتفاق وأن يتعهد بدفع عمولات الارتباط التى تستحق واخطار المقرضين بأسماء ووظائف ونماذج التوقيعات للممثلين المعينين للمقرض لتوقيع كل التعهدات الناتجة عن الاتفاق وخصوصاً الكمبيالات والخطاب المتضمن الفائدة المتعلقة بها طبقاً للمادة الرابعة من هذا الاتفاق والمستندات المشار إليها بالجدول رقم (١) .

٤ - استلام المقرضين الرأى القانونى لمجلس الدولة يشهد بأن :

أن موافقة السلطات المصرية للمقرض وللضامن (عند الحاجة) تمكن المقرض أو الضامن من الحصول على وتحويل الفرانكات الفرنسية المطلوبة

للمدفوعات في مواعيد الاستحقاق وفي حالة عدم الحصول عليها فيشهد مجلس الدولة بأن هذه الموافقة ليست مطلوبة .

• أنه تم تسجيل هذا الاتفاق بالبنك المركزي المصري .

أن ممثلي المقرض لهم حق التوقيع على هذا الاتفاق والدخول في التعهدات التي تكون نتيجة لهذه التوقعات وخصوصا اصدار الكمبيالات والخطاب المتضمن الفائدة الخاصة بها للمادة الرابعة من هذا الاتفاق .

أن التعهدات المقدمة من المقرض عن هذا الاتفاق وخصوصا الواردة بالمادة ٨ من اتفاق التسهيل لا تتعارض مع السياسة العامة في بلد المقرض . وأن كل المتطلبات الادارية في بلد المقرض بخصوص التحويلات للخارج قد تم استيفاؤها .

أن التعهدات المقدمة من الضامن التي تحدد الضمان طبقا للمادة ١٥ من هذا الاتفاق لا تتعارض مع السياسة العامة للدولة .

٥ - تحويل الضمان للمقرضين هذا الضمان المقدم طبقا للمادة ١٥ من هذا الاتفاق يصدره البنك الأهلي المصري (ويشار اليه هنا بالضامن) .

٦ - ارسال المقرض الى البنك الفرنسي للتجارة الخارجية خلال ٦٠ يوما من بدء سريان الاتفاق للكمبيالات المذكورة بالمادة ٤ من هذا الاتفاق مصحوبة بخطاب يتضمن الفائدة طبقا للنموذج الموضح بالجدول (٣) .

٧ - سداد ال ٢٠٪ بواسطة المقرض قبل استخدام ال ٨٠٪ الشهرية الباقية من تسهيلات المشترين المستحقة للمورد بذات المبالغ وفي التاريخ الذي ينص عليه العقد .

٨ - ارسال خطاب المورد المشار اليه بالمادة ١٦ من هذا الاتفاق . يتعهد المقرض باستيفاء الشروط المشار اليها في الفقرات من ١ : ٦ وبند ٨ خلال ٦٠ يوما من بدء سريان الاتفاق .

بالإضافة الى ذلك فان المقرض غير ملتزم بوضع التسهيل موضع التنفيذ حتى يستوفى الآتى :

١ - اتمام الاجراءات لكل من المقرض والمورد بالنسبة لكوفاس .

٢ - قيام المورد باخطار المقرض عند كل استخدام للتسهيل بقائمة يقر فيها أن قيمة المصاريف الأجنبية متضمنة في الدفعة مصحوبة بتعهد المورد بتقديم المستندات المؤيدة عند أول طلب .

ماده ٣ - استخدام التسهيل - تعليمات المقرض غير القابلة للإلغاء :

على المقرض أن يعطى تعليقات غير قابلة للإلغاء للمقرض أن يدفع لحسابه وباسمه وبالنيابة عنه للمورد المبالغ المذكورة بالجدول (١) الموضح فيما بعد وذلك بشرط تقديم المستندات المطلوبة بهذا الجدول .

هذه المدفوعات ستم بحد أقصى ١٥ يوما من تاريخ تقديم المستندات المتفق عليها والمقبولة من المقرضين .

وتعليمات الدفع الحالية المبلغة بعرفة المقرض بشأن الفائدة المفصلة المتفق عليها بين الأطراف تكون غير قابلة للإلغاء والمقرضون غير مسووح لهم أن يعدلوا هذه التعليمات غير القابلة للإلغاء الا بناء على طلب المقرض وموافقة المورد وذلك بشرط موافقة السلطات الفرنسية على التعديل .

ومسئولية المقرض نحو فحص المستندات الموضحة في جدول (١) ستكون للتأكد بأن المستندات مطابقة لشروط وقيود التسهيل وطبقا للقواعد المرعية والعملية في الاعتمادات المستندية .

وسوف لا يسمح باستخدام القرض بعد ١٠ مارس ١٩٨٦ الا بموافقة السلطات المصرية والفرنسية على التعديل بسبب تأخير التنفيذ وهذا التاريخ يسمى التاريخ المحدد لاستخدام القرض .

مادة ٤ - إعادة سداد التسهيل - الفوائد - الكمبيالات :

(أ) إعادة سداد التسهيل :

المقرضون لهم الحق في استرداد المبالغ التي قاموا بدفعها نيابة عن المقرض وفقا لشروط الاتفاق - فعلى المقرض أن يعيد سداد القرض على ٢٠ (عشرون) قسطا متساوية نصف سنوية ومتتابعة يستحق القسط الأول منها بعد ٦ شهور من الاستلام الابتدائي للمرحلة الأولى من مترو القاهرة أو عند آخر ستة شهور بعد ١٠ نوفمبر ١٩٨٥ أو بموافقة السلطات المصرية والفرنسية على التعديل في تأخير تاريخ التنفيذ وهذا التاريخ الأخير يسمى في هذا الاتفاق بآخر موعد .

ولأغراض المحاسبة فان القرض يقسم الى فترتين :

الفترة التمهيدية :

من تاريخ الاستخدام الأول للقرض وحتى الاستلام الابتدائي على أن يكون آخر موعد ١٠ نوفمبر ١٩٨٥

فترة السداد :

من نهاية الفترة التمهيدية الموضحة عاليه حتى التسديد الكامل للتسهيل .
يقوم المقرض بتحرير مجموعة الكمبيالات لاعادة سداد التسهيل وتستحق عند نهاية كل ٦ شهور ويتم ارسالها الى البنك الفرنسي للتجارة الخارجية خلال ٦٥ يوما من بدء سريان هذا الاتفاق وفق خطاب يشمل الفائدة المفضلة المتفق عليها وسوف يتم سحبها طبقا للجدول (٣) الموضح فيما بعد .

وهذه الكمبيالات سوف يوضح عليها P-1 الى P-20 وتحرر كالاتى :

١٤ كمبيالة الأولى تحرر لأمر بنك كريدى ليونيه .

٦ (ستة كمبيالات التالية) لأمر البنك الفرنسي للتجارة الخارجية .

هذه الكمبيالات سوف تحرر بدون قيم أو تواريخ استحقاقات وعند آخر استخدام للقرض عندما يعرف تاريخ بداية فترة السداد على ألا تتعدى ذلك التاريخ المحدد للاستخدام .

يقوم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية بالآتي :

تحرير تواريخ الاستحقاق للكمبيالات طبقا للمستندات المؤيدة للاستلام الابتدائي اذا كان ذلك التاريخ سابقا لتاريخ آخر موعد أو في تاريخ التوقف في الحالة العكسية .

يقوم بتدوين المبالغ على الكمبيالات طبقا لمجموع المدفوعات التي قام بها المقرضون .

يقوم بتحويل الكمبيالات للمقرضين .

بالإضافة الى أنه اذا ما أصبح القرض قابلا للسداد مقدما قبل تحويل الكمبيالات للمقرضين فانه بموجب طلب طبقا للبند ١٢ الموضح فيما بعد فان البنك الفرنسي للتجارة الخارجية سيقوم بتحويل الكمبيالات للمقرضين عند أول طلب منهم وذلك بعد تدوين المبالغ على المستندات طبقا للمدفوعات التي قام بها المقرضون حتى التاريخ الذي أصبح فيه القرض قابلا للسداد المقدم وفي تواريخ الاستحقاق الموضحة عند الاطلاع .

(ب) الفائدة :

الفائدة تكون قابلة للدفع على المسحوبات التي تست بمعرفة المقرض بسعدلاً ٢٥ر٨٪ (ثمانية وربع في المائة) سنويا وهذا المعدل يشمل زيادة ٥٠ر٪ سنويا (نصف في المائة) ترجع الى قسط التأمين على القرض .

والفائدة سيتم حسابها وفقا للأساس المعمول به في البنك أي عن كل يوم فعلي يسر من الفترة مقسوما على ٣٦٠ للمبالغ المستحقة على المقرض من لحظة

بداية تاريخ اتمام السحب الأول ويتم دفعها بأثر رجعي لكل ستة شهور وبالشروط الآتية :

١ - الفترة التمهيديّة :

الفائدة المستحقة خلالها سوف لا تدرج في الكمبيالات .

ولكى يتم تجميع تواريخ الاستحقاق معاً لدفع الفوائد فان الفترة التمهيديّة سوف يتم تقسيمها الى سنة فترات شهرية تبدأ من تاريخ أول استخدام للقرض ويقوم المقرض بعمل كشوف عن الفائدة المستحقة عن كل فترة ستة شهور حسب الأسس الآتية :

تحتسب الفوائد على مبالغ التسهيل المستخدمة عن كل فترة ستة شهور متصلة حسب تواريخ القيم المدفوعة التي تمت خلال مدة الستة شهور .

وسيتّم قفل الحساب في نهاية هذه الفترة ويرسل الكشف الى المقرض مباشرة وترسل صورة منه الى الضامن .

والكشف الأخير في آخر الأمر يمكن أن يكون عن مدة أقل من ستة شهور وتحدد بتاريخ المدة التمهيديّة .

وسيقوم المقرض بدفع الفائدة عند استلامه كل كشف .

٢ - فترة السداد :

الفائدة المستحقة عن فترة السداد ستكون مدمجة في زمرة واحدة وتقسّم الى مجموعتين مسلسلتين من الكمبيالات ، المجموعة الأولى مؤشّر عليها A1 - 1 الى A14 - 1 لأمر بنك كريدي ليونيه .

والمجموعة الثانية مؤشّر عليها B1 - 1 الى B20 - 1 لأمر البنك الفرنسي للتجارة الخارجية .

هذه الكمبيالات ستكون بدون مبالغ أو تواريخ استحقاق وتدون هذه الكمبيالات بمعرفة المقرض وتحول الى البنك الفرنسي للتجارة الخارجية للملئها وتحوليلها الى المقرضين بنفس طريقة كمبيالات القرض وحسب المبالغ وتواريخ الاستحقاق لهذه الأخيرة .

(ج) الشروط العامة لكافة الكمبيالات :

١ - جميع كمبيالات التسهيل وفوائده تحدد بالفرنك الفرنسي وتكون قابلة للدفع في البنك الذي تحررت الكمبيالات لأمره وتحرر الكمبيالات حسب النموذج جدول (٣) الموضح فيما بعد ويوضع عليها عبارة (لسداد التسهيل) الموقع في

٢ - جميع الكمبيالات للأصل وفوائده تكون لها جميع الصفات المميزة التي يمنحها لها القانون الفرنسي وتشمل جميع الشروط الشكلية والموضوعية المطلوبة طبقا لهذا القانون وكل من كاتبها والضامن تبعاً لذلك يقبلون جميع الالتزامات الناتجة عن تطبيق القانون الفرنسي .

المقرضون وحامل الكمبيالات معافون صراحة من الحاجة الى عمل بروتستو للكمبيالات .

مادة ٥ - عدم جواز الدفع والى ضد المقرضين :

حيث ان المقرضين ليسوا طرفا في العقد الموقع مع المورد فالمقرض لا يتصل من مسؤوليته وفقا لشروط هذا الاتفاق بالقيام عن طريق المقرضين بالمطالبة أو الدفاع عن أية نوع مهما كان التي يكون مصدرها العقد المذكور .

وبخاصة المتعلقة بتنفيذه أو من أية علاقة أخرى مع المورد .

مادة ٦ - أقساط تأمين القرض :

يتعهد المقرض بالسداد للمقرضين الأقساط المستحقة للشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية (كوفاس) وفقا للسياسة التي اتخذت والمتعلقة بهذا الاتفاق .

وهذه الأقساط تستحق الى (كوفاس) مسبقا قبل كل سحب بموجب هذا القرض وتسدد الى المقرضين مع دفع الفوائد الاضافية التي تحتسب بمعدل ٥٠٪ سنويا، وهذه الزيادة تدخل ضمن معدل الفائدة ٢٥٪ المذكورة سابقا بالبند (٤) .

المقترض هو الوحيد الذي سيفرج عن التزامه بسداد الأقساط بعد دفع جميع دفعات الفوائد المترتبة على السداد .

وبناء على ذلك يتعهد المقترض في حالة الدفع مسبقا طبقا للبند ١٠ الموضح فيما بعد أو في حالة تعجيل سداد القرض طبقا للبند ١٢ الموضح فيما بعد أن يدفع للمقرضين عند استلامه للكشف الصادر منهم مبالغ الأقساط المتضمنة معدل الفائدة الذي لم يسدد بعد .

مادة ٧ - عمولة الارتباط وعمولة الادارة :

١ - يقوم المقترض بدفع عمولة الارتباط للمقرضين والتي تحتسب بمعدل ٠٠٣٪ (ثلاثة في الألف) سنويا عند بداية كل فترة نصف سنوية وبحد أقصى المبلغ المدرج بالبند ١ (A) من هذا الاتفاق مطروحا منه ما يتم سحبه بالفعل .

كل فترة تقل عن ٦ شهور سوف تحتسب كفترة نصف سنوية وأول فترة يتم احتساب هذه المصاريف عليها سوف تبدأ من تاريخ توقيع هذا الاتفاق باستثناء المصاريف المتعلقة بهذه الفترة والتي تدفع بعد ٣٠ يوما من بدء سريان الاتفاق والمصاريف الأخرى تدفع عند بداية كل فترة .

٢ - يقوم المقترض بدفع عمولة الادارة بواقع ٠٠٤٪ (أربعة في الألف) مقطوعة للمقرضين وتحتسب بحد أقصى المبلغ المذكورة بالبند ١ (A) من هذا الاتفاق وسوف تدفع خلال ٦٠ يوما من بدء سريان هذا الاتفاق .

واستثناء من ذلك فانه يؤخذ في الحسبان أنه في حالة حدوث زيادة لقيمة التسهيل الأصلية عند تسويته الى أعلى من ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك فرنسي سوف تحتسب عمولة الادارة بواقع ٠٠٣٪ (ثلاثة في الألف) .

٣ - العسولتين المذكورتين بعاليه سوف تدفع بدون أية أتعاب أو خصومات الى البنك الفرنسى للتجارة الخارجية مقابل تقديم الكشوف الصادرة من البنك الفرنسى للتجارة الخارجية .

مادة ٨ - الضرائب والرسوم والمصاريف المتعلقة بها :

جميع الضرائب والرسوم والدمغات والمصاريف الحكومية من أية نوع والتي تطبق بحكم القانون فى فرنسا فى الحاضر أو فى المستقبل وتتبع توقيع أو تنفيذ هذا الاتفاق سيقوم بدفعها المقرضون .

جميع الضرائب والرسوم والدمغات والمصاريف الحكومية من أية نوع والتي تطبق بحكم القانون فى مصر فى الحاضر أو فى المستقبل وتتبع توقيع أو تنفيذ هذا الاتفاق سيقوم بدفعها المقرض .

وتبعاً لذلك فان سداد القرض وفوائده المدمجة أو غير المدمجة فى الكمبيالات وبالمثل أقساط تأمين القرض والمصاريف وفوائد تأخير الدفع والتكاليف والمصاريف المتعلقة بها والتي تستحق بموجب هذا الاتفاق سوف تحرر بدون أية مبالغ مخصصة أو متحفظ عليها .

ولهذا فان المقرض يوافق صراحة على أنه لأية سبب فى عدم قيامه بدفع المبالغ المذكورة بعاليه - يقوم بالدفع فوراً للمقرضين ما يساوى المبالغ التى خصمت أو المحتجزة .

وفى حالة عدم وفاء المقرض بهذا الالتزام فان المقرضين وطبقاً للبند ١٢ الموضح فيما بعد يضعون حداً لانهاء السحب ويطالبون بسداد الجزء السابق سحبه من التسهيل .

جميع المصاريف والضرائب والأتعاب من أية نوع المتعلقة بهذا الاتفاق أو أية عملية مالية تدخل فى نطاقه يقوم بدفعها المقرض وهى المصاريف والأتعاب للاستشارات القانونية أو المحاماة والتكاليف الناشئة من الاستشارات أو التنفيذ الناتجة عن اخفاق المقرض .

مادة ٩ - الاقراءات والتعهدات :

يقر المقرض أنه يخضع للقوانين والنظم المعمول بها في الوقت الحاضر في بلده وأنه يتعهد بسوجب هذه القوانين والنظم والتي تدخل حيز التنفيذ بعد ذلك وذلك في بقاء سريان الاتفاق والتي يسكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر في تنفيذ هذا الاتفاق .

يقر المقرض لنفس الغرض أنه لا توجد سلطة غير سلطة الاختصاص في جمهورية مصر العربية بشأن أحكام التبادل تمكن المقرض أو الضامن من تدبير وتحويل الفرنكات الفرنسية اللازمة لتغطية سداد الالتزامات في ميعاد استحقاقها .
يوافق المقرض على أن يحفظ البضائع التي تشكل موضوع العقد في العمل المناسب والعمل على بقائها ويحفظها طبقا للوسائل العملية العادية طول مدة سريان هذا الاتفاق .

وبالإشارة الى الايضاحات السابقة يوافق المقرض على ألا يعدل العقد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بأسباب وقواعد يوافق عليها المقرضون لأن هذا التعديل قد يجعل التزامهم مستحيلا أو قد يغير شكل وموضوع التزامهم ولهذا فإن المقرض يقدم جميع مقترحاته للتعديل للمقرضين وسوف يوضحون عما اذا كان التعديل المقترح يسمح ببقاء القرض من عدمه .

يتعهد المقرض باخطار المقرضين فورا بتاريخ اعتماد هذا الاتفاق من السلطات المصرية .

مادة ١٠ - السداد المقدم :

للمقرض السداد المقدم لكل أو جزء من ديونه هذا السداد المقدم (باستثناء موافقة المقرضين) يمكن أن يغنى كل مبالغ الدفعات للقرض وتكون المبالغ المسددة طبقا للمادة ١٧ الموضحة فيما بعد .

والتي تنص على أنه لا سداد بأثر رجعي وفي حالة السداد بأثر رجعي فإنه لا تتقاضي عليه فوائد طبقا للبند (١٧) .

للمقترض استخدام هذه التسهيلات لسداد القرض مقدما مقابل اخطار قبلها
بثلاثة شهور يقدم للمقترضين .

يدفع المقترض للمقترضين تعويضا يحدد ب ٥٪ للمبالغ السابق سدادها
وهذا التعويض لا يخضع للمبالغ السالبة بواسطة المقترضين طبقا للبند ١٢ (توقف
القرض) وطبقا للبند ١٦ (التنازل) .

والشروط المادية لسداد مقدما وعلى الأخص المتعلقة بالكسيالات سوف
تقرر في الوقت المناسب بالاتفاق مع المقترض والمقترضين .

مادة ١١ - فوائد تأخير السداد :

دون الاخلال بالشروط الموضحة بالمادة ١٢ الموضحة فيما بعد والخاصة بتوقف
التسهيل ودون الحاجة الى مادة مستحقة تشكل بأية طريقة الغاء شروط الدفع ،
جميع المبالغ المستحقة عنى المقترض بموجب هذا الاتفاق سوف تتحمل مباشرة
قوائد من تاريخ استحقاقها حتى تاريخ السداد الفعلى وذلك بسعر الفائدة السارى
من يوم الى آخر فى السوق النقدى للبنوك الداخلى للأوراق التجارية الصادرة
بتعهدات خاصة بالاضافة الى ١٪ (واحد فى المائة) سنويا ، وهذا السعر لا يقل
بأى حال من الأحوال عن السعر المدرج باليوند ٤ والموضح به عليه وهو ٨٢٥/٨
سنويا .

والقوائد سوف تتحمل فوائد بدورها حسب السعر الموضح بالبند ٤ فى
ميعاد استحقاقها عن سنة كاملة .

مادة ١٢ - توقف التسهيل وسداد الدفعات المقدمة :

١ - لا بطلب استخدام هذا التسهيل من المقترضين وجميع المبالغ المستحقة
للمقترض بموجب هذا الاتفاق تصبح قابلة للوفع فورا عند رغبة المقترضين فى أى
من الحالات الآتية :

تقصير المقترض فى أى من تعهداته بالسداد بموجب هذا الاتفاق .

تقصير المقترض فى تنفيذ أى التزامات مالية أخرى .

عدم صحة أى قرارات تتعلق بهذا الاتفاق أو تتصل بجوهره قد تؤدي الى تغييرات جوهرية في علاقة المقرضين تجاه الموقف الفعلى للمقترض .

قيام حكومه جمهوريه مصر العربيه بتأجيل سداد الديون الخارجيه أو حكومة البلد الثالث الذى من خلاله يتم السداد .

أى عمل أو قرار احكومة جمهورية مصر العربيه يعرقل أو يتسبب فيما بعد فى عرقلة تنفيذ هذا الاتفاق .

التوقف الكلى أو الجزئى أو الالغاء أو فسخ التعاقد لأية أسباب الا اذا كان هذه التوقف أو الالغاء أو التعديل الخاص بالعقد وتقرر الاتفاق وديا بين الأطراف وبموافقة السلطات الفرنسية فسوف تستمر الاتفاقية بعد ذلك بلا توقف أو الغاء أو تعديل طبقا للشروط التى تحددها السلطات الفرنسية .

عدم صلاحية الضمان المقدم من المقترض لأية سبب طبقا للمادة ١٥ الموضحة فيما بعد أو تقديم بديل بنس الصيغة للقبول من المقرضين .

توقف سداد ديون الضامن أو المقترض أو أية وقائع مشابهة .

تحويل الصيغة أو الاعتراض الجماعى من الضامن أو المقترض .

٢ - فى حالة ظهور أحد هذه الحالات يحق للمقرضين المطالبة باعادة السداد فورا لجميع المبالغ المستحقة بعد ٣٠ يوما من تاريخ وصول الخطاب المسجل للمقترض على عنوانه الموضح فيما بعد دون أية اجراءات أو قرارات قضائية .

٣ - وعلى ذلك فان التوقف الكلى أو الجزئى الالغاء أو فسخ التعاقد فانه لا تتم المطالبة بسحب آخر من المقرضين الا لموافقة السلطات الفرنسية وأية ملاحق لهذه الاتفاقية يمكن توقيعها بين المقترض والمقرضين لابد أن تنص على الشروط الجديدة للقرض .

وفى حالة عدم سريان هذا الملحق بعد ثلاثة شهور من توقف القرض أو الالغاء أو اعادة تاريخ التعاقد يصبح كأن لم يكن ويجب على المقترض سداد التسهيل فورا .

٤ - أي تراخى أو تقصير في ممارسة المقرضين لحقوقهم الموضحة عليه لا يعتبره المقرض الغاء لها أو موافقة من المقرضين لعدم قيامه بتقديمها .

٥ - في حالة تقصير المقرض في دفع أية التزامات يحق للمقرضين الغاء المنفعة الخاصة بتعجيل السداد المقدم الا عند تبرير التقصير في السداد في خلال شهر من تاريخ الاستحقاق .

مادة ١٣ - تعليمات تعطى من المقرض الى المقرضين :

يتعهد المقرض بالآتى :

١ - أن يخطر المقرضين بالتاريخ الفعلى من بدء سريان العقد بمجرد حدوث ذلك .

٢ - أن يحول فوراً للمقرضين المستندات المؤيدة التى تعدد بداية سداد القرض وهى من تاريخ الاستلام الابتدائى للمرحلة الأولى من مترو القاهرة .

٣ - أن يخطر المقرضين فى خلال شهر بتقديم المستندات التى تؤيد توقف الضامن أو المقرض عن سداد ديونه وأى موقف قضائى آخر له ذات التأثير .

مادة ١٤ - عملة السداد - ومحلّه :

جميع المبالغ التى تستحق على المقرض بموجب هذا الاتفاق تدفع بالفرنك الفرنسى لبنك كريدى ليونيه والبنك الفرنسى للتجارة الخارجية وفى الجهة التى يختارونها والموضحة فيما بعد .

مادة ١٥ - الضمان :

جميع التزامات المقرض بالدفع بموجب هذه الاتفاقية غير قابلة للالغاء ومضمونة بدون شروط بمعرفة الضامن وطبقاً للشروط الموضحة بجدول ٤ الموضح فيما بعد .

مادة ١٦ - التنازل (١) :

- كضمان لتنفيذ الالتزامات التي نشأ بموجب هذا الاتفاق يتنازل المقرض للمقرضين الدين يقبلون هذا التنازل جميع المبالغ التي تستحق للمورد أو للضامن بموجب العقد أو أية حقوق قضائية متعلقة بالعقد .

- يوافق المقرض وبدون هذا التنازل بعدم منع المقرضين من اتخاذ اجراء مباشر ضد المقرض والمشاركين في الديون معه والذين يقومون بالدفع للمقرضين المبالغ التي خصصت طبقا للبند ١٧ أ . ب أ الموضحة فيما بعد .

- يقوم المقرض باتخاذ الاجراءات اللازمة لتأكيد ذلك قبل استخدام هذا التسهيل ويؤكد المورد والمدينون له كتابة للمقرضين أنهم على علم بذلك ويوافقون على التنازل .

ولهذا الغرض يملأ المقرض نموذج الخطاب الموضح بالجدول رقم ٥ الذي سيرسل الى المورد مرفقا بنموذج الخطاب الموضح بالجدول رقم ٦ الذي سوف يرسله المورد للمقرضين .

مادة ١٧ - تخصيص المبالغ التي ترد عن المقرضين :

(أ) جميع المبالغ التي ترد من المقرضين بموجب هذا الاتفاق خاضعة للسداد فيما بعد في ميعاد استحقاقها ما لم يتقرر شيئا آخر بمعرفة المقرضين .

(ب) اذا لم يتم السداد فيما بعد كما ورد بعائيه يصير الآتى :

١ - المبالغ الموردة بموجب البند ١٦ الموضح سابقا (التنازل) وسوف تحول الى المقرض الا في حالة التقصير كالموضح بالبند ١٢ والمقدم التماس بشأنه وفي هذه الحالة يتطبق السداد المقدم للقروض طبقا لنصوص الفقرة ب ٢ والموضحة فيما بعد .

(١) شرط التنازل في هذا المند يفهم على انه (تفويض) كما تحدد في المادة ١٢٧٥ من القانون المدني الفرنسي .

٢ - المبالغ الموردة بموجب البند ١٠ (السداد مقدما) سوف تتأثر بالمبالغ المتبقية والمستحقة بموجب هذا الاتفاق عند الطلب العكسي للفائدة المستحقة والتي سيعاد احتسابها تبعاً لذلك .

مادة ١٨ - القانون المطبق :

هذه الاتفاقية وجميع المستندات والاتفاقيات المتعلقة بها ستحكم بالقانون الفرنسي .

مادة ١٩ - التحكيم :

كل نزاع ينشأ بخصوص شروط هذه الاتفاقية أو تنفيذها سيتم الفصل فيه وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها للتحكيم في الغرفة التجارية الدولية وذلك عن طريق ثلاثة قضاة يعينون بمقتضى هذه القواعد وسوف يكون قرارهم مستمداً من القانون الفرنسي ويكون مقر التحكيم باريس .

والأطراف يتنازلون عن حقهم بالقدر المشروع في أن يعترضوا أو يوافقوا على هذا القرار .

مادة ٢٠ - اللغة :

لغة هذه الاتفاقية هي اللغة الفرنسية وخطاب الضمان الموضح بالمادة ١٥ بعاليه وجميع المراسلات التابعة لفتح القرض ستكون باللغة الانجليزية .
و في حالة الترجمة الى لغة أخرى فان الترجمة الفرنسية هي التي يعتد بها .

مادة ٢١ - الجداول :

الجداول الآتية ستكون جزءاً متكاملًا من الاتفاقية :

جدول ١ : المدفوعات التي ستم من التسهيل - المستندات التي يجب تقديمها من المورد الى المقرضين .

جدول ٢ : نموذج الكمبيالات .

جدول ٣ : نموذج لخطاب التفويضات عن الفائدة المشتركة .

جدول ٤ : نموذج خطاب الضمان .

جدول ٥ : نموذج الخطاب الذي يرسل من المقترض الى المورد .

جدول ٦ : نموذج الخطاب الذي يرسل من المورد للمقترضين .

مادة ٢٢ - المحل المختار :

بغرض تنفيذ الاتفاقية يختار الأطراف محل اقامتهم كالتالى :

المقترض ومقره .

الهيئة القومية للاتفاق

٥٦ شارع الرياض - مدينة المهندسين

القاهرة - جمهورية مصر العربية

المقرضون ومقرهم :

كريدى ليونيه

١٩ بوليفارد دى اينالينز - ٧٥٠٠٢

باريس - فرنسا

البنك الفرنسى للتجارة الخارجية :

٢١ بوليفارد هاوسمان - ٧٥٠٠٩

باريس - فرنسا

مادة ٢٣ - بدء سريان الاتفاقية :

يبدأ سريان هذه الاتفاقية من تاريخ توقيعها .

باستثناء ما يبدأ سريانه من تاريخ اعتماده من السلطات المصرية وعلى الأكثر

بعد ٤ شهور من تاريخ التوقيع .

١٩

وقع فى

أصول

من

الهيئة القومية للاتفاق

البنك الفرنسى للتجارة الخارجية

كريدى ليونيه

جدول (١)

المستندات التي يتم ارسالها للمقرضين من المورد وشروط الدفع :

حسب الشروط الموضحة في المادة ٣ بشأن التعليمات غير القابلة للإلغاء بهذه المادة وبشروط تطبيق جميع الشروط الواردة في المادة ٢ من الاتفاقية فان المقرضين سوف يدفعون للمورد ٨٠٪ من قيمة معادلة تغيير الأسعار بعد قيام المقرض بدفع ٢٠٪ قبل استخدام القرض وسداد قيمة ٨٠٪ الباقية عن طريق تسهيلات مشترين •

تم المدفوعات مقابل تقديم الفواتير المعتمدة •

المقرض سوف يرسل بدون تأخير للمقرضين نماذج توقعات ممثليه المخولة لهم اعتماد هذه الفواتير •

جدول (٢)

نموذج الكمبيالة

رقم

فرنك فرنسى

بضاعة ببلغ

١٩

في / /

(المبلغ بالأرقام)

١٩ / / في

(يكتب تاريخ الاستحقاق)

تعهد بأن تدفع بموجب هذه الكمبيالة بدون معارضة لأمر بنك كريدى ليونيه (أو البنك الفرنسى للتجارة الخارجية) .

فرنك فرنسى

مبلغ

(فقط المبلغ)

وذلك لسداد التسهيل الموقع في

محضر بعرفة :

الهيئة القومية للأوراق

٥٦ شارع الرياض - مدينة المهندسين

القاهرة - جمهورية مصر العربية

مكان الدفع

البنك الفرنسى للتجارة الخارجية

كريدى ليونيه

٢١ مبنى هاوسمان

١٩ مبنى دي ايتالينز

٧٥٠٠٩ باريس - فرنسا

٧٥٠٠٢ باريس - فرنسا

ختم وتوقيع المقترض

جدول (٣)

نموذج الخطاب الخاص بالتفويضات لفوائد المنفصلة الذي سوف يرسله
المقرض الى البنك الفرنسي للتجارة الخارجية :

السادة :

ايحاء الى اتفاق التسهيل الموقع في / / ١٩ مع بنك كريدى ليونيه
ومعكم والمشار اليهم في هذا الاتفاق (بالمقرضين) بخصوص تمويل العقد
والمشار اليه في هذا الاتفاق (بالعقد) الموقع في ١٩ أغسطس ١٩٨١ والمعدل
بالتعديل رقم ١ المؤرخ ١٦ ديسمبر ١٩٨١ والتعديل رقم ٢ المؤرخ ٢٥ مارس ١٩٨٢ ،
٨ أبريل ١٩٨٢ مع سوفريتو والمشار اليها فيما بعد بالمورد وذلك لأعمال الاشراف
على تنفيذ المرحلة الأولى من الخط الاقليمي الأول لمترو أنفاق القاهرة الكبرى .
وطبقا للبند الرابع من اتفاقية انقرض نرسل لكم رفق هذا :

مجموعة واحدة من ٢٠ كيميائة مؤشر عليها P-1 الى P-14 لأمر
بنك كريدى ليونيه ومن P-15 الى P-20 لأمر البنك الفرنسي للتجارة
الخارجية .

مجموعة كيميالات من رقمين بسلسل منفصل لكل منها من A1-1 الى
A 14-1 الأمر بنك كريدى ليونيه ، B1-1 الى B20-1 لأمر البنك الفرنسي
للتجارة الخارجية .

هذه الكيميالات قد تم تحريرها طبقا للجدول ٢ من هذه الاتفاقية ولا تحمل أية
مبالغ أو تواريخ استحقاق .

ونحن نرجو أن يقوم بنكمم بالنيابة عنا وباسمنا وطبقا للبند الرابع
بالتفويضات الآتية :

١ - عندما يتم السحب الأخير من القرض وعندما تعرف بداية فترة السداد
وفي الوقت الأخير المحدد لاستخدام القرض .

تقومون بتحديد تواريخ الاستحقاق على الكمبيالات طبقا لتاريخ الموضح على المستندات المؤيدة للاستلام الابتدائي واذا كان هذا التاريخ سابقا لتاريخ آخر موعد ، تكون الكمبيالة الأولى لسداد التسهيل والكمبيالة الأولى للفائدة تستحق بعد ٦ شهور من تاريخ آخر توريد .

وكل واحدة من الكمبيالات الباقية تستحق في نهاية كل فترة ستة شهور متتالية وستقومون بدرج واثبات تاريخ الاستلام الابتدائي وفي حالة حلول ميعاد الاستلام الابتدائي بعد آخر موعد للتسهيل تدرج تواريخ الاستحقاق المتعلقة بآخر موعد تبعا لذلك .

ستقومون بتدوين كل كمبيالة لسداد التسهيل جزء من ٢٠ من اجمالي المدفوعات التي قام بها المقرضون وسيخطر كم المقرضون باجمالي المبالغ التي قاموا بدفعها .

ستقومون بتدوين المبلغ على كل كمبيالة من كمبيالات الفائدة التي تستحق طبقا للبند الرابع من هذا الاتفاق حسب المبالغ الموضحة بكمبيالات سداد القرض .
ستقومون بارسال الكمبيالات الى المقرضين .

ستقومون باخطار المقرض وانضمام عن المبالغ المدفوعة وترسلون جدول السداد المطابق .

٢ - اذا أصبح التسجيل قابلا للسداد المقدم طبقا للبند ١٢ من اتفاقية القرض وقبل ارسال الكمبيالات للمقرضين حسب الشروط الموضحة في الفقرة ١ بعاليه فانكم ستقومون بارسال هذه الكمبيالات للمقرضين عند أول طلب بعد اخطاركم بأن هذا البند أصبح مطبقا ، وقبل هذا التحويل ستقومون بتعديل المبالغ الموضحة لكل كمبيالة من كمبيالات سداد القرض لاستبدال كل مبلغ بالمبلغ المطابق لجزء ٢٠ من القيمة الاجمالية حسب اخطار المقرضين عما تم دفعه بمعرفتهم عندما يصبح القرض قابلا للسداد المقدم وستقومون بمجرد الاطلاع بتدوين تواريخ الاستحقاق .

وهذه التكاليف الحالية عن الفائدة المفصلة للأطراف وهي بالتبعية غير قابلة للإلغاء ويتم صياغتها طبقاً للنموذج الوارد بجدول ٣ من اتفاق القرض والتي تكون جزءاً مكملاً من هذا الاتفاق ويمكن تعديلها إذا نمت موافقة المقرضين كتابة على ذلك .

ونرجو إخطارنا وكذا الضامن عندما تتم هذه التكاليف .
ونرفق لكم أسماء وظائف ونماذج التوقيع لممثلي الهيئة الذين قاموا بتوقيع الكمبيالات وهذا الخطاب والذين لهم حق اعتماد الفواتير الشهرية .
جميع الخلافات الناتجة عن هذا الخطاب وتنفيذه يتم معالجتها طبقاً للمادة ١٨ ، ١٩ من هذا الاتفاق .

ختم وتوقيع المقترض

جدول (٤)

مشروع خطاب الضمان الذي سوف يرسله الضامن الى البنك الفرنسي للتجارة الخارجية كممثل لحساب المقرضين :

السادة :

احانة الى هذا الاتفاق فان الهيئة القومية للاتفاق والكائن مقرها المسجل في ٥٦ شارع الرياض - مدينة المهندسين - القاهرة - جمهورية مصر العربية والمشار إليها بالمقرض قد وقعت مع بنك كريدى ليونيه (الكائن مقره المسجل في ١٩ بوليفارد دي ايتالينز ٧٥٠٠٢ باريس (فرنسا)

والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية والكائن مركزه الرئيسى ٢١ بوليفارد هاوسمان ٧٥٠٠٩ باريس - فرنسا والمشار اليهما فيما بعد بالمقرضين الذين قاموا باتاحة التسهيل بمبلغ ٢٠ مليون فرنك فرنسى (عشرون مليون فرنك فرنسى) للمقرض .

ونحن (والمشار اليها فيما بعد بالضامن) نقر بأننا نضمن وعلى علم تام بهذه الاتفاقية ونقبل شروطها وكذلك شروط الخطاب المتضمن تعليمات الفائدة المرسل من المقرض للبنك الفرنسي للتجارة الخارجية تنفيذا لشروط تسليم الكمبيالات .

ونحن نضمن تسديد المقرض فى تواريخ الاستحقاق لكل المبالغ المطلوبة بموجب الاتفاقية لسداد القرض المذكور والفائدة ، وفائدة تأخير السداد وأقساط تأمين الائتمان والمصاريف والتكاليف المتعلقة بالقرض .

بحيث يكون المبلغ الاجمالى لائتماننا تحت الضمان لا يزيد عن ٢٠ مليون فرنك فرنسى (عشرون مليون فرنك فرنسى) للأقساط بالاضافة الى الفائدة وفائدة تأخير الدفع وأقساط تأمين الائتمان والعمولة والتكاليف المتعلقة بالقرض .

ونحن نقر أن تعهدنا هذا بشأن خطاب الضمان منفصلا تماما ومستقلا عن تعهدات المقرض وأن لا توجد حصانة مبنية على العلاقة الناتجة عن هذا الاتفاق ويمكن أن تنشأ ضد المقرضين .

وعلى ذلك فإننا نوافق على سداد كل المبالغ عند طلب المقرضين في حدود مبلغ ٢٠ مليون فرنك فرنسي (عشرون مليون فرنك فرنسي) قيمة الأصل مضافا إليه الفائدة وفائدة تأخير الدفع وأقساط تأمين الائتمان والتكاليف الخاصة بالقرض .

وإذا كان هناك مبالغ مستحقة الدفع فورا على المقرض بدون قيد أو شرط للمقرضين طبقا للبند ١٢ من اتفاقية القرض وذلك في حالة وقوع إحدى الحالات المذكورة في هذه المادة فنحن ملتزمين بدفع هذه المبالغ فورا وبنفس الطريقة بمقتضى هذا الضمان .

ونحن سوف لا نستبدل لأي سبب حقوق المقرضين لأي مدفوعات علينا القيام بها تحت هذا الضمان حتى يسترد المقرضون حقوقهم قبل المقرض في الأصل والفوائد وفوائد تأخير وأقساط تأمين الائتمان والمصاريف والتكاليف المتعلقة بالقرض .

ونحن بذلك نخول المقرضين بدون أن يؤثر هذا التفويض بأية طريقة نحو التزامنا قبلهم بأن يمنحوا المقرض في أي وقت قد يطلبه وأن يقبلوا أي حكم اختياري أو أي حكم يتصف بحسن التقدير يمكن اقتراحه .

هذا الضمان سوف يحكم بالقانون الفرنسي ، وكل نزاع يثار بشأن هذا الضمان أو بشأن تطبيقه سوف يتم تسويته تحت قواعد التوفيق والتحكيم للفرقة التجارية الدولية بواسطة ثلاثة محكمين يعينون طبقا لهذه القواعد وأنهم سوف يطبقون القانون الفرنسي وسوف يكون مقر التحكيم باريس .

يكل التكاليف الخاصة بهذا الضمان وتطبيقه سوف تدفع بمعرفةنا .
موقع في

الآتي سوف يسبق التوقيع :

التاريخ

الخاتم

الاقرار الآتي بخط اليد للموقع :

(قرأ وتم الموافقة نهائيا أن الضمان بشروطه الموضحة بمبلغ ٣٠ مليون فرنك

فرنسي) عشرون مليون فرنك فرنسي (قيمة الأصل والفوائد وقائدة تأخير السداد

وقائدة تأمين الائتمان والمصاريف والتكاليف المتعلقة بالقرض) .

جدول (٥)

نموذج خطاب يرسل من المقرض للمورد :

السادة :

احالة الى العقد الموقع معكم في ١٩ أغسطس ١٩٨١ والمعدل بالتعديل رقم ١ المؤرخ ١٦ ديسمبر ١٩٨١ والتعديل رقم ٢ المؤرخ ٨ ابريل ١٩٨٢ الخاص بأعمال الاشراف على تنفيذ المرحلة الاولى من الخط الاقليمي الأول لمطرو اتفاق القاهرة الكبرى .

رجو العلم بأنه اذا أصبحت شركتكم أو شركاؤفم في الدين مدينين لنا حسب شروط هذا العقد أو أى حكم قضائى يصدر كنتيجة لمنازعة خاصة بهذا العقد .

فاننا قد وقعنا فى / / الاتفاق (اتفاق التسهيل) مع كرىدى ليونيه والبنك الفرنسى للتجارة الخارجية ووفقا لهذا الاتفاق فقد تنازلنا للبنك الفرنسى للتجارة الخارجية والبنوك المثلة له عن أية مطالبة أو مطالبات من شركتكم أو من شرفائكم فى الدين .

واننا بذلك نعطى لكم تعليمات نتيجة هذا التنازل أن تدفعوا للبنك الفرنسى للتجارة الخارجية جميع المبالغ التى قد تكونون مدينين لنا بها وأن تجعلوا شركاءكم فى الدين يدفعوا للبنك الفرنسى للتجارة الخارجية جميع المبالغ التى يكونون مدينين لنا بها كذلك .

وتنتيجة لذلك ، نرجو أن ترسلوا للبنك الفرنسى للتجارة الخارجية خطاب طبقا للنموذج المرفق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

التوقيع والختم

جدول (٦)

نموذج خطاب يرسل من المورد للمقرضين :

الموضوع : العقد الموقع في ١٩ أغسطس ١٩٨١
والمعدل بالتمديد رقم ١ المؤرخ ١٦ ديسمبر ١٩٨١
والتعديل رقم ٢ المؤرخ ٨ أبريل ١٩٨٢

السادة :

بِسْمِكُمْ قد منح الهيئة القومية للاتفاق - القاهرة سهيلا (يسمى بالتسهيل)
وطبقا لشروط العقد الموقع في ١٩ أغسطس ١٩٨١ والمعدل بالتعديل رقم ١
المؤرخ ١٦ ديسمبر ١٩٨١ والتعديل رقم ٢ المؤرخ ٨ أبريل ١٩٨٢ مع الهيئة القومية
لسكك حديد مصر / الجهاز التنفيذي لترو اتفاق القاهرة الكبرى بالقاهرة
الخاص بأعمال الاشراف على تنفيذ المرحلة الأولى من الخط الاقليمي الأول لترو
اتفاق القاهرة الكبرى أو بسبب أي حكم يصدر نتيجة مقاضاة خاصة بالعقد فان
شركتنا وشركاءنا في الدين قد نصيح مدينين للهيئة القومية للاتفاق بالقاهرة .

وطبقا لبنود هذه الاتفاقية فان الهيئة القومية للاتفاق بالقاهرة قد تنازلت
لبنكم في كل المطالبات التي تخص شركتنا وشركاؤنا .

هذا التنازل يعطى كل المبالغ التي تكون شركتنا أو شركاؤنا مدينين للهيئة
القومية للاتفاق بالقاهرة للأسباب السابق ذكرها في حدود المبالغ المستحقة للبنوك
طبقا للاتفاقية المذكورة .

وأن الهيئة القومية للاتفاق بالقاهرة قد أعطتنا تعليمات لدفع لبنكم كل
المبالغ التي تكون مدينين بها وكذلك الأمر بالنسبة لشركائنا في الدين .

ونحن تأخذ في الاعتبار التوفيق الصادر من الهيئة القومية للاتفاق بالقاهرة
وأیضا تأخذ في الاعتبار التعليمات التي أعطيت لنا من الهيئة في هذا الخصوص
ونحن هنا نعلن ونقر بأنه لا يوجد ما يجعلنا غير قادرين على تنفيذ مثل هذا
التفويض .

وعلى كل حال فان هذا التفويض سوف يطبق فقط على المبالغ التي لا تغطيها مستحقاتنا لدى الهيئة القومية للأوراق في الوقت الذي نكون مدينين لها .

ونتيجة لذلك فاننا هنا نتعهد تجاهكم في حدود الموضح عاليه بنفس القدر والأثر كما لو كنتم المستفيد الأصلي لمثل هذه المطالبات ونقوم بسداد أى أو كل مستحقاتنا لبنككم .

ومن المتهوم أن هذا التفويض يكون طبقاً لشروط المادة ١٢٧٥ من القانون المدنى الفرنسى وأنه لا توجد ملاحظات لمثل هذا التوكيل خاصة بنا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

الختم والتوقيع